

رصد التغطية الإعلامية للقضاء في مصر
نتائج شهر أكتوبر ٢٠١١
الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

مقدمة:

استمر الاهتمام الإعلامي بمتابعة قضايا المحاكم ولكن بمعدلات أقل مع تراجع التركيز الإعلامي عليها وتزايد الفترات بين جلسة وأخرى، وكان الحادث الأبرز الذي تمت تغطيته خلال الشهر الماضي هو الخلافات بين القضاة والمحامين، والتي أكد رموز من الجانبين أنها مفتعلة، وكلما تم الإعلان عن اتفاق لإنهاء الأزمة يخرج أحد التصريحات الإعلامية من هذا الطرف أو ذلك لتشتعل من جديد.

والموقف المعلن لكل وسائل الإعلام هو دعم استقلال القضاء، إلا أن التعامل مع أزمة القضاة والمحامين بشأن قانون السلطة القضائية، يثير عددا من التساؤلات حول إلى أي مدى يجري دعم مشروع قانون يضمن مساحة غير مسبوقة من استقلالية القضاء المصري، كما أن الحرص على "الحياد" المزعوم في الأزمة بين القضاة والمحامين، دون اهتمام كبير بانتقاد الاعتداءات التي حدثت ضد القضاة من قبل بعض المحامين، وغيرها من الأخبار التي يتم إبرازها في الصفحات الأولى في حال فكر فيها متظاهرون آخرون (كما حدث سابقا مع موقف إغلاق مجمع التحرير الذي تحدثت الإعلام عنه وأثاره لفترة طويلة بعد انتهاء المظاهرات، بينما إغلاق المحاكم بالجنازير في مختلف أنحاء الجمهورية ومنع العديد من القضاة من دخول المحاكم، لم يحظ ولو بربع الاهتمام).

وتحولت القضية الأهم أولتي ينبغي مناقشتها وهي أهمية وفوائد إصدار قانون السلطة القضائية وما الأفضل (لصالح القضايا المنظورة وتطهير القضاء في مرحلة انتقالية غاية في الأهمية والحساسية من تاريخ مصر)، هل هو الإسراع بإقراره وما سيكون فوائد وعيوب هذا الإقرار، أم تأجيله وما المميزات والعيوب في هذه الحالة. واكتفى الإعلام بتقديم الأمر باعتباره في البداية معركة بين لجنة مكي ولجنة الزند، وقبيل انتهاء ما يمكن تسميته بأزمة (مكي - الزند)، بدأت ملامح معركة "القضاة- المحامين" وهو ما أفسد تماما النقاش الذي كان ينبغي التركيز عليه.

وكانت بوابة الأهرام التي لم تتبن موقف هذا الطرف أو ذلك بوضوح، هي من طرحت التساؤل الهام للغاية في أزمة القضاة مع المحامين في موضوع بعنوان أزمة جدية يقودها المحامون قد تقضى على حلم استقلال القضاء، نشر في 5 أكتوبر، وخلالها تم طرح عدة تساؤلات لعل أبرزها؛ لماذا حينما يقترب حلم استقلال القضاء الكامل يتم افتعال الازمات؟، هل هناك من هذه الاطراف من يردد أنه راغب في استقلال القضاء على الورق وأمام الاعلام فقط؟ كما نقلت عدد من الآراء الهامة أبرزها موقف المستشار زغلول البلشئى الذى هاجم بشدة المحامين اعتراضهم على المادة 18 من قانون السلطة القضائية، والذي أكد أنه كان هناك نية مبيتة لدى المحامين للاعتداء على القضاة واثارة الشغب بالجلسات، حيث نشر ذلك في 23 أكتوبر. إلا أن ما حدث كان أن البوابة وغيرها من وسائل الإعلام محل الرصد، لم تركز على تلك التساؤلات لتجعلها جوهر الاهتمام والنقاش العام بدلا من الازمات التي تنقل باعتبارها "خناقات" مكي- الزند، والقضاة- المحامون.

ومن بين القضايا التي تم تغطيتها أخبارا لمحاكمات رموز النظام وعلى رأسها قضية محاكمة مبارك والعدلي وكبار مساعديه والتي حرص الإعلام بشكل عام خلالها على عدم مناقشة دعوى رد هيئة المحكمة واكتفى بالنقل الخبري لتصريحات أو قرارات القضية.

واهتم الإعلام أيضا بمناقشة القضايا المستمرة لرموز الفساد، وإن تراجع التركيز، وأيضا تراجع الاهتمام بقضايا قتل المتظاهرين وتقلص ليصبح مجرد عناوين في أغلبها تعلن تأجيل الدعاوى المختلفة دون اهتمام بأئسنة القضية وربطها بحياة المواطنين، كما كان الحال خلال الشهور الأولى بعد الثورة، وهو ما يسهم سواء تعمدت وسائل الإعلام ذلك أم لا في قتل تلك القضايا، ولفتت اهتمام الرأي العام عن حقوق ضحايا ثورة شارك الملايين في صنعها.

نتائج التقرير الكيفي لشهر أكتوبر:

استمر الاهتمام الإعلامي بمتابعة قضايا المحاكم ولكن بمعدلات أقل مع تراجع التركيز الإعلامي عليها وتزايد الفترات بين جلسة وأخرى، وكان الحادث الأبرز الذي تمت تغطيته خلال الشهر الماضي هو الخلافات بين القضاة والمحامين، والتي أكد رموز من الجانبين أنها مفتعلة، وكما تم الإعلان عن اتفاق لإنهاء الأزمة يخرج أحد التصريحات الإعلامية من هذا الطرف أو ذاك لتشتعل من جديد. ففي الأهرام على سبيل المثال نشرت أخبار من نوعية: الغرياني يلتقى بالزند اليوم لمناقشة قانون السلطة القضائية ومحاموا المحلة يغلقون المحكمة بالجنازير اعتراضاً على قانون السلطة القضائية، ومجلس القضاء الأعلى يطالب المحامين بإقتراحات مكتوبة، والزند يرفض التصالح.. والمحامون يطالبون بسحب قانون السلطة القضائية وقانون انتخاب السلطة القضائية بعد انتخاب مجلس الشعب.

ومن جانبها، نشرت الشروق أخباراً لتغطية القضية مثل الشعب يريد إصدار قانون السلطة القضائية، والمحامون يرفضون قانون السلطة القضائية، ودمج لجنتي مكى والزند لوضع مشروع قانون السلطة القضائية. واستمرار احتجاج المحامين دفاعاً عن كرامتهم. وفي المصري نشرت عناوين مثل: عاشور: إصدار قانون السلطة القضائية على جثتنا، حيث انتقد عاشور القانون ومجلس القضاء الأعلى ولجنة المستشار أحمد مكى. وخبراً آخر بعنوان: محامون يضربون عن العمل غداً اعتراضاً على قانون السلطة القضائية. والموقف المعنن لكل وسائل الإعلام هو دعم استقلال القضاء، إلا أن التعامل مع أزمة القضاة والمحامين بشأن قانون السلطة القضائية، يثير عدداً من التساؤلات حول إلى أي مدى يجري دعم مشروع قانون يضمن مساحة غير مسبوقة من استقلالية القضاء المصري، كما أن الحرص على "الحياد" المزعوم في الأزمة بين القضاة والمحامين، دون اهتمام كبير بانتقاد الاعتداءات التي حدثت ضد القضاة من قبل بعض المحامين، وغيرها من الأخبار التي يتم إبرازها في الصفحات الأولى في حال فكر فيها متظاهرون آخرون (كما حدث سابقاً مع موقف إغلاق مجمع التحرير الذي تحدثت الإعلام عنه وأثاره لفترة طويلة بعد انتهاء المظاهرات، بينما إغلاق المحاكم بالجنازير في مختلف أنحاء الجمهورية ومنع العديد من القضاة من دخول المحاكم، لم يحظ ولو بربع الاهتمام). وهو ما يشي باحتمال تبني ولو نسبي لموقف السلطة العسكرية والحكومة التي لا ترغب فعلياً في مواجهة أزمة "القضاة- المحامين" التي هي في جانب كبير منها مفتعلة، وتوحي بأن هناك من يديرها في الخفاء كي لا يكون هناك مواجهة بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية وبالتالي لا يتم دعم مشروع استقلال القضاء، الذي أعلنه المستشار الغرياني بالفعل أن المادة ١٨ منه والتي كانت محل انتقاد وغضب المحامين يمكن تعديلها أو إلغائها تماماً لأنها ليست جوهرية لاستقلال القضاء.

وما يزيد الشكوك، والتي لم يطرحها الإعلام بشكل عام، إلا حين أعلنها القضاة صراحة، ولم تأخذ حيزاً مناسباً من التحليل والبحث، هو أن كل تلك المعركة لمفتعلة التي لا تزال مستمرة، أخرت صدور قانون استقلال السلطة القضائية أو حتى مناقشته كي تخرج المسودة الأخيرة ليتم عرضها على المجلس الأعلى للقوات المسلحة قبل الانتخابات وهو ما كان من شأنه تحقيق استقلال كبير للنياحة العامة وأيضاً قدرة للقضاة على عزل الفاسدين من بينهم، والذين أسهموا في تزوير الانتخابات، وهو ما لم تفعله السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة العدل التي تشرف على جهاز التفتيش القضائي المنوط به محاسبة الفاسدين أو المخالفين من القضاة (نظرياً على الأقل). وتحولت القضية الأهم أولتي ينبغي مناقشتها وهي أهمية وفوائد إصدار قانون السلطة القضائية وما الأفضل (لصالح القضايا المنظورة وتطهير القضاء في مرحلة انتقالية غاية في الأهمية والحساسية من تاريخ مصر)، هل هو الإسراع بإقراره وما سيكون فوائد وعيوب هذا الإقرار، أم تأجيله وما المميزات والعيوب في هذه الحالة. واكتفى الإعلام بتقديم الأمر باعتباره في البداية معركة بين لجنة مكى ولجنة الزند، وقبيل انتهاء ما يمكن تسميته بأزمة (مكى - الزند)، بدأت ملامح معركة "القضاة- المحامين" وهو ما أفسد تماماً النقاش الذي كان ينبغي التركيز عليه. فالمصري اليوم على سبيل المثال اهتمت بعرض وجهات نظر القانونيين لاسيما في موضوع قانون السلطة القضائية، حيث عرضت الموقف الراض له من قبل المحامي سامح عاشور في عددها الصادر بتاريخ 1 أكتوبر. كما عرضت رأى كل المستشار محمود الشريف والمستشار أحمد مكى الداعم للقانون. ورأى المستشار محمد السنهورى والذي

دعا إلى تأجيل إصدار قانون السلطة القضائية. ولكنها قصرت المسألة على من يقر القانون هل هو المجلس العسكري أم البرلمان المنتخب دون عرض كامل أجزاء الصورة من مزايا وعيوب كل من الاختيارين ومدى تأثيره على سير العدالة في مصر بشكل عام، ثم إن لزم الأمر عرضه على البرلمان لإعادة النظر فيه.

ومن ناحيتها، اعتمدت جريدة الشروق في تغطيتها الأسلوب غير الناقد لاسيما قضايا محاكمة المتهمين بقتل المتظاهرين في المحافظات وقانون السلطة القضائية، وحرصت المصري اليوم (وغيرها من وسائل الإعلام) ألا يكون لها موقفا واضحا من المسائل القضائية المختلفة، إلا بقدر ما تسمح بنشره من آراء لكتاب أو مفكرين مثل مقال للكتاب على ياسين نشر في 4 أكتوبر، بعنوان "شهادة المشير وسرية المحاكمات"، حيث طرح الكاتب عدة تساؤلات حول جدوى الاستمرار في حظر النشر ومنع نقل المحاكمات على الرغم من كسر هذا المنع من قبل العديد من الصحفيين لاسيما في موضوع شهادة المشير.

ومقال للكتاب صلاح عيسى نشر في 8 أكتوبر، بعنوان "مشاغبات"، حيث انتقد عيسى هذا الجدل الدائر حول قانون الغدر أو العزل السياسي، حيث أكد على حتى وان تم اقرار هذا القانون فإن إجراءات تفعيله سوف تأخذ وقتاً طويلاً قد يزيد ان فترة الدورة البرلمانية.

أما الأخبار، الصحيفة الأكثر، تحيزا للسلطة وخاصة للمجلس العسكري، حين تناولت ملف القضاء، ركزت في انتقاداتها على جوانب يمكن تفسيرها على أنها تثير تساؤلات وشبهات حول القضاء المصري، أكثر منها تدعم تيارات بعينه ضد آخر، كما هو الحال مثلا مع مقال بقلم رفعت رشاد ينتقد فيه مشروع الزند للسلطة القضائية لاسيما مسألة تعيين أبناء القضاة في السلك القضائي، حيث انتقد رشاد فكرة أن يكون لابناء القضاة الاولوية في التعيين على باقي فئات الشعب المصري بدون حق، حيث أكد رشاد على أن التفوق الدارسي هو الفيصل، مستخدماً لفظ " أن أبناء القضاة ليس على رأسهم ريشة، حيث نشر ذلك في 1 أكتوبر. وخبر نشر في 6 أكتوبر عن بلاغ قدم للنائب العام من ائتلاف خريجي كلية الحقوق يطالب برفع الحصانة عن المستشار أحمد الزند، وذلك للاستغلال نفوذه والوقوف أمام تعيين أوائل الكليات في السلك القضائي، بالإضافة إلى قيامه بسبهم واهانتهم ووصفهم بالغوغاءية.

وفي نفس الاتجاه ذهبت تغطية ملف (القضاة- المحامين) حوار مع سامح عاشور انتقد فيه ما قال إنه "تفرد القضاة" بوضع قانون السلطة القضائية، حيث أكد أن هذا القانون ملك للمجتمع ككل و بالتالي لا بد من إشراك المجتمع فيه، والذي نشر في 2 أكتوبر. وخبر نشر في 9 أكتوبر عن قيام المحامين بتنظيم مظاهرات ضد قانون السلطة القضائية الذي وصفوه بأنه امتداد لعهد مبارك.

ويمكن القول بأن الجريدة قدمت موقفا يميل إلى فكرة رفض قانون السلطة القضائية من خلال افراد مساحات واسعه للمعارضين مثلما حدث في في تغطية 1 أكتوبر و 2 أكتوبر.

الموقف نفسه ظهر في تغطية صحيفة الوفد، حيث تبنت موقف رافض لقانون السلطة القضائية الجديد، حيث تجلى ذلك من خلال أفرداها مساحات واسعة للآراء الرافضة له في تغطيته المنشورة بتاريخ 9 أكتوبر، كما تبنت موقف واضح وهو رفض التعذيب الذي كان يتم في عهد أمن الدولة المنحل، حيث جاء ذلك في عددها بتاريخ 8 أكتوبر. كما استمر رفض الوسيلة لقانون السلطة من خلال أفرادها مساحات واسعة للمعارضين، حي تم ذلك من خلال الحديث الذي نشرته الجريدة لنائب رئيس حزب الوفد بهاء الدين أبو شقة والذي طالب فيه المجلس العسكري بضرورة عدم إصدار قانون السلطة القضائية، حيث جاء ذلك في تغطية الجريدة بتاريخ 21 أكتوبر.

وذهب تناول موقع "مصر اوي" لموقف مقارب، حيث كان تتابع الأخبار المنشورة يصب في اتجاه تأجل أو رفض قانون السلطة القضائية، وتجلي ذلك من خلال عرض آراء محامين الفيوم الراضين لتعديلات القانون، دون الإشارة إلى الآراء المؤيدة للتعديلات، حيث جاء ذلك في تغطية الموقع بتاريخ 2 أكتوبر. كما تبني الموقع موقف غير راض عن الحكم على قاتلي خالد سعيد، ونشرت أخبار عن بعنوان "نشطاء توتير تعليقا على الحكم القضائي في قضية خالد سعيد" والتي جاءت في مجملها رافضة للقرار حيث يراه الكثيرين غير كافي، نشر ذلك في 27 أكتوبر.

وكانت بوابة الأهرام التي لم تتبن موقف هذا الطرف أو ذاك بوضوح، هي من طرحت التساؤل الهام للغاية في أزمة القضاة مع المحامين في موضوع بعنوان أزمة جدية يقودها المحامون قد تقضى على حلم استقلال القضاء، نشر في

5 أكتوبر، وخلالها تم طرح عدة تساؤلات لعل أبرزها؛ لماذا حينما يقترب حلم استقلال القضاء الكامل يتم افتعال الازمات؟، هل هناك من هذه الاطراف من يردد أنه راغب في استقلال القضاء على الورق وأمام الاعلام فقط؟ كما نقلت عدد من الآراء الهامة أبرزها موقف المستشار زغلول البليشى الذى هاجم بشدة المحامين اعتراضهم على المادة 18 من قانون السلطة القضائية، والذى أكد أنه كان هناك نية مبيتة لدى المحامين للاعتداء على القضاة واثارة الشغب بالجلسات، حيث نشر ذلك فى 23 أكتوبر.

وبالنسبة لموقع اليوم السابع فقد تابع أخبار أزمة القضاة والمحامين في الكثير من الأخبار من بينها محامو المحلة يغلقون المحكمة بالسلاسل ويمنعون القضاة من الدخول احتجاجاً على قانون السلطة القضائية، نشر فى 18 أكتوبر. وعشرات المحامين يدخلون إضراباً مفتوحاً عن العمل اليوم، نشر فى 18 أكتوبر. القضاء الأعلى يدعو المحامين للتقدم بمقترحتهم لتعديل قانون السلطة القضائية، نشر فى 18 أكتوبر. والقضاة يطالبون بتقديم المندسين والمعتدين على المحاكم للمحاكم العامة، نشر فى 22 أكتوبر. ثم الزيانت: المشير ابغنا عن طريق العيسوى و الجندى عدم إصدار قانون السلطة القضائية دون مناقشة البرلمان، نشر فى 24 أكتوبر. وأيضا المحامون يفوضون تظاهرهم امام النقابة العامة ونادى القضاة، نشر فى 25 أكتوبر.

ونقل الموقع بعض الانتقادات لإغلاق المحاكم في عدد من الأخبار مثل: المحامون يغلقون محكمة المعادى ويمنعون دخول المستشارين، نشر فى 23 أكتوبر، حيث انتقد الموقع موقف المحامين و اسلوب تعاملهم مع الموقف لاسيما مسألة إغلاق المحاكم، و المحامون يواصلون الاضراب الجزئى عن العمل والعشرات يعتصمون ضد القضاء العادى، نشر فى 25 أكتوبر، حيث انتقد الموقع إضراب المحامين على اعتبار انه يعطل سير المحاكمات. برنامج بلدنا بالمصري، عمد إلى دعم فكرة استقلال القضاء، وذلك من خلال تغطيته واستضافة ناصر أمين مدير المركز العربى لاستقلال القضاء، والذى نادى بضرورة استقلال السلطة القضائية مالياً وإدارياً وضرورة رفع سيطرة وزارة العدل يدها عن السلطة القضائية، حيث جاء ذلك فى حلقة البرنامج بتاريخ 5 أكتوبر، كما استمر البرنامج على نفس النهج حينما تناول تغطية الوقفة الاحاججية لدعم استقلال القضاء والمطالبة بتطهيره فى 10 أكتوبر.

كما تنبى البرنامج رفض المحاكمات العسكرية للمدنيين، حيث استضاف فى حلقاته بتاريخ 13 أكتوبر المحامى ناصر أمين لمناقشة موضوع اختصاص القضاء العسكرى فى التحقيق مع المتهمين وقرار النيابة العامة بإحالة التحقيقات إلى القضاء العسكرى.

ومن بين القضايا التي تم تغطيتها أخبارا لمحاكمات رموز النظام وعلى رأسها قضية محاكمة مبارك والعدلي وكبار مساعديه والتي حرص الإعلام بشكل عام خلالها على عدم مناقشة دعوى رد هيئة المحكمة واكتفى بالنقل الخبري لتصريحات أو قرارات القضية كما حدث في عدد من الأخبار التي نقلتها الأهرام مثل مجلس القضاء الأعلى لم يُندب قط لمستشار لرئاسة الجمهورية، (نشر فى 2 أكتوبر)، وحين توالى الأخبار التي تشير إلى طلب رد هيئة المحكمة في أكثر من قضية في نفس التوقيت تقريبا، وبالتالي توقف كل القضايا، بالتزامن مع دخول المعتزك الانتخابي وبالتالي تشتت الرأي العام بعيدا عن المحاكمات، تتور تساؤلات كبيرة حول احتمال أن يكون هناك من يرغب في العبث بملف القضاء الحالي، أو لا عبر تأجيل القضايا، من خلال رد هيئات القضايا المختلفة، وأيضا من خلال استمرار الهجوم على من يتحدث عن تطهير القضاء، وفي الوقت نفسه، استمرار عرقلة قانون السلطة القضائية. ولم يهتم الإعلام بإثارة مثل تلك التساؤلات المنطقية التي سواء تمت الإجابة عليها قطعيا أم لا لكنها ستساعد على تكوين رأي ما بخصوص الأحداث الجارية بدلا من التشوش الغريب الذي يشعر به كثير من المصريين الذين كانوا قد بدأوا يهتمون بقوة بملف القضاء، لكنهم انفصلوا نسبيا عنه بعدما تحولت المسألة إلى سلسلة غير مفهومة من الصراعات والإجراءات.

واهتم الإعلام أيضا بمناقشة القضايا المستمرة لرموز الفساد، وإن تراجع التركيز، وأيضا تراجع الاهتمام بقضايا قتل المتظاهرين وتقلص ليصبح مجرد عناوين في أغلبها تعلن تأجيل الدعاوى المختلفة دون اهتمام بأنسنة القضية وربطها بحياة المواطنين، كما كان الحال خلال الشهور الأولى بعد الثورة، وهو ما يسهم سواء تعمدت وسائل الإعلام ذلك أم لا في قتل تلك القضايا، ولفت اهتمام الرأي العام عن حقوق ضحايا ثورة شارك الملايين في صنعها.

ومن بين تلك الأخبار الخاصة بمحاكمات رموز الفساد وقتلة الثوار ما نشرته صحيفة الأهرام من أخبار خلال الشهر الماضي، ومن بينها على سبيل المثال: تأجيل محاكمة أمين أباطة ومنسى لجلسة 2 نوفمبر، نشر في 3 أكتوبر، تأجيل قضية قطع الاتصالات إلى 21 نوفمبر، نشر في 4 أكتوبر. الكسب غير المشروع يستدعى جرائه للتحقيق خلال أيام، نشر في 5 أكتوبر. دفاع مرتضى يطلب رد المحكمة فى غيبة المتهم، نشر فى 10 أكتوبر، فى أولى جلسات ضد رجال الأعمال الهارب حسين سالم 7 سنوات ضد سالم ونجليه بتهمة غسيل الاموال، نشر فى 13 أكتوبر. ومن أخبار صحيفة الشروق جاءت عناوين: تأجيل قضية أسهم الدخيلة إلى الغد بعد طلب رد قنصوة، نشر فى 2 أكتوبر، وتأجيل محاكمة قتلة ثوار القليوبية لـ 3 ديسمبر، نشر فى 2 أكتوبر، والانتخابات تؤجل قضية قتل ثوار حدائق القبة إلى 19 نوفمبر، نشر فى 16 أكتوبر، والمحكمة تأمر بإدخال زوجة زكريا عزمى فى قضية الكسب غير المشروع، نشر فى 25 أكتوبر

وفي المصري اليوم، تم الاهتمام بهذه القضايا ومتابعتها، ونشرت الصحيفة أخبارا هامة مثل لأول مرة فى قتل المتظاهرين: وضع مدير أمن بنى سويف و11 ضابطاً حتى الإقامة الجبرية.

ومن بين نماذج التأجيلات التي حدثت دون تركيز كبير من الإعلام على تكرارها أو اهتمام بشرح مبررات تلك التأجيلات رغم إيلاء القضاء المصري أولوية – وفقا للتصريحات الرسمية- لقضايا الفساد وقتل المتظاهرين:

- تأجيل محاكمة موقعة الجمل- 9 أكتوبر
- تأجيل محاكمة إبراهيم سليمان وراسخ لجلسة 30 نوفمبر- 25 أكتوبر
- تأجيل محاكمة زكريا عزمى وشقيق زوجته لجلسة 27 نوفمبر- 25 أكتوبر
- تأجيل قضية قتل المتظاهرين بالسيدة زينب لجلسة 27 ديسمبر- 27 أكتوبر
- تأجيل دعوى بطلان عقد مدينتى إلى 25 أكتوبر، نشر فى 5 أكتوبر
- تأجيل تنفيذ قانون الغدر لجلسة 18 أكتوبر، نشر فى 13 أكتوبر
- تأجيل البت فى قضية سليمان وراسخ إلى أواخر نوفمبر، نشر فى 25 أكتوبر
- تأجيل قضية قتل المتظاهرين بالقليوبية لـ 3 ديسمبر، نشر فى 1 أكتوبر
- تأجيل محاكمة فتنة إمبابة لـ 2 نوفمبر والشاهد السادس غير اقواله، نشر فى 2 أكتوبر
- تأجيل منع جرائه وأسرته من التصرف فى أموالهم لـ 16 أكتوبر، نشر فى 15 أكتوبر
- تأجيل محاكمة المتهم بقتل الشهداء بالسويس لـ 18 ديسمبر المقبل، نشر فى 15 أكتوبر
- تأجيل قاضى مبارك إلى 26 ديسمبر، نشر فى 22 أكتوبر
- تأجيل قضية بطلان بيع بنك الاسكندرية، نشر فى 3 أكتوبر
- تأجيل دعوى بطلان قرار المجلس العسكرى باعداد وثيقة حاكمة للاختيار الجمعية التأسيسية لمنتصف نوفمبر، نشر فى 6 أكتوبر
- تأجيل محاكمة مدير أمن دمياط بتهمة قتل الثوار لـ 14 ديسمبر، نشر فى 13 أكتوبر
- الاطلاع على 15 ألف ورقة يؤجل محاكمة عز بقضية الداحيلة لـ 1 نوفمبر
- تأجيل النظر فى قضية دمج المؤسسات الصحفية، نشر فى 1 أكتوبر
- تأجيل محاكمة ضباط الشراعية المتهمين بقتل المتظاهرين، نشر فى 1 أكتوبر
- تأجيل محاكمة المتهمين بقتل المتظاهرين فى الشرقية لجلسة 3 نوفمبر، نشر فى 5 أكتوبر
- تأجيل النظر فى التحفظ على أموال علاء وجمال مبارك للاطلاع، نشر فى 25 أكتوبر
- القضاء الادارى يؤجل دعوى رد اعتبار الزمر إلى جلسة 29 نوفمبر، نشر فى 25 أكتوبر
- تأجيل محاكمة المتهمين بقتل المتظاهرين فى شبرا ليناير المقبل، نشر فى 8 أكتوبر
- تأجيل دعوى بطلان عمر أفندى وبالم هيلز إلى 16 نوفمبر، نشر فى 11 أكتوبر
- تأجيل قضية قتل المتظاهرين فى بنى سويف إلى 15 نوفمبر، نشر فى 13 أكتوبر
- تأجيل محاكمة المتهمين فى قتل الشهداء فى الجيزة إلى جلسة 3 نوفمبر، فى حلقة 3 أكتوبر من برنامج بلدنا

بالمصري

- تأجيل محاكمة المتهمين في أحداث إمبابية إلى جلسة 2 نوفمبر، حيث جاء ذلك في تغطية يوم 2 أكتوبر- برنامج بلدنا بالمصري

أما بالنسبة للقضاء العسكري وخاصة متابعة سير التحقيقات والأحكام في أحداث السفارة الإسرائيلية وأيضا أحداث ماسبيرو كانت المتابعة أقرب للنشر الخبري، دون تركيز كبير (من الإعلام ككل مع وجود استثناءات بالطبع) على المحاكمات العسكري والاستثنائية للمدنيين، ونشرت الأهرام أخبارا من نوعية: لجنة تقصى الحقائق تبدأ تحقيقاتها والماريناب، ومجلس الوزراء يحاول إخراج قانون دو العبادة، نشر والنائب العام يحيل بلاغاً من السفارة السعودية لنيابة أمن الدولة العليا، والقضاء العسكري يحقق مع 11 متهماً في مهاجمة وحدة عسكرية، والنيابة تصدر خلال ساعات قراراً بضغط 69 متهماً في أحداث السفارة الإسرائيلية، نشر في 8 أكتوبر.

وفي الشروق جاءت أخبارا مثل: المشير طنطاوى يقرر وقف إحالة المدنيين للقضاء العسكري، والنيابة العسكرية تتسلم تقرير الطب الشرعي في أحداث ماسبيرو.

وكان من بين الأكثر متابعة للقضاء العسكري موقع البديل، وكان بشكل عام يميل لنقل وجهة النظر الراضية لتقديم المدنيين للمحاكم العسكرية وهو ما يظهر في متابعات خبرية- حتى وإن لم تكن نافذة- تركز على مواقف الراضين للقضاء العسكري وتستعين بشكل متكرر بمصادر من مجموعة لا للمحاكمات العسكرية للمدنيين والنشطاء الحقوقيين الذين يعملون في هذا الميدان ومن بين هذه الأخبار، النيابة العسكرية تتهم معتقلى وزارة الدفاع بإتلاف محطة كوبرى القبة، نشر في 1 أكتوبر، حيث انتقد الخبر موقف النيابة والعسكرية من المعتقلين، وأيضا النيابة العسكرية تحبس معتقلى أحداث وزارة الدفاع 4 أيام، نشر في 2 أكتوبر، وانتقد موقف النيابة العسكرية. طالبة تتقدم ببلاغ يتهم المشير وعقيد ومقدم بالتحريات العسكرية والقبض على والدها مكان متهم آخر، تحويل ناشطة لمحاكمة عسكرية بتهمة التجمهر، حيث انتقد الموقع اسلوب التعامل مع النشطاء السياسيين ومحاكمتهم عسكرياً، والحكم على 11 متهماً في أحداث وزارة الدفاع الاربعاء المقبل.

وظهر هذا الرفض أيضا من خلال وضع صورة على الصفحة الرئيسية للموقع مكتوب عليها " لا للمحاكمات العسكرية للمدنيين"، ذلك بالإضافة إلى تغطيته خلال أيام 1 و 2 و 3 أكتوبر والتي كانت أغلبها تصب في هذا الاتجاه.

وبدأ الاهتمام بقضايا وطعون الانتخابات وربطها بقانون محتمل يعاقب على الفساد السياسي، ونشرت الأهرام أخبارا مثل: رئيس اللجنة العليا: تقسيم الدوائر تم اعداده قبل تلقي أوراق الترشيح، وشطب أى مرشح إذا صدر حكم بإدانته، والقضاء يلزم الحكومة بتمكين المصريين بالخارج من التصويت في السفارات. وفي الشروق كانت أخبارا مثل تعديل قانون الانتخابات يربك اللجنة العليا، وقانون العزل السياسى يهدد شرف بالإقالة، ونشرت المصري اليوم على سبيل المثال خبر دعوى لايقاف الانتخابات بكفر الشيخ. وفي الأخبار جاءت عناوين من بينها: انتهاء عمل لجنة تلقي الطعون ضد المرشحين بالشرقية خلال 4 أيام. ونشر موقع البديل العليا للانتخابات تضع حدا أقصى للدعاية الانتخابية نصف مليون جنيه وتهدد بشطب من يتجاوز ضوابط الدعاية الانتخابية.

وحرص الإعلام بشكل عام على تقديم تغطية خبرية بحثه، قد الإمكان، فقد اهتمت بنقل الأخبار دون التعليق عليها.

وكان برنامج العاشرة مساء، أكثر انتقادا للقضاء، ومن بين أبرز الأمثلة على الانتقادات، تغطية 2 أكتوبر ناقد، حيث تناولت بالنقد اسلوب تعامل القضاء مع أحداث فتنة إمبابية لاسيما مسألة سماع اقوال الشهود في قاعات مغلقة. كما انتقدت التغطية القضاء العسكري بسبب استدعاء نور و اسماء محفوظ بتهمة الاساءة للمجلس العسكري اثناء محاكمة مايكل نبيل، حيث جاء ذلك في تغطية يوم 8 أكتوبر.

وأیضا جاءت التغطية ناقده لمسألة رفع المحامى فريد الديب دعوى قضائية ضد المستشار عاصم الجوهري رئيس جهاز الكسب غير المشروع بتهمة إفساء أسرار تؤثر على سير التحقيقات في قضية مبارك ونجليه، حيث جاء ذلك في تغطية الوسيلة في 19 أكتوبر.

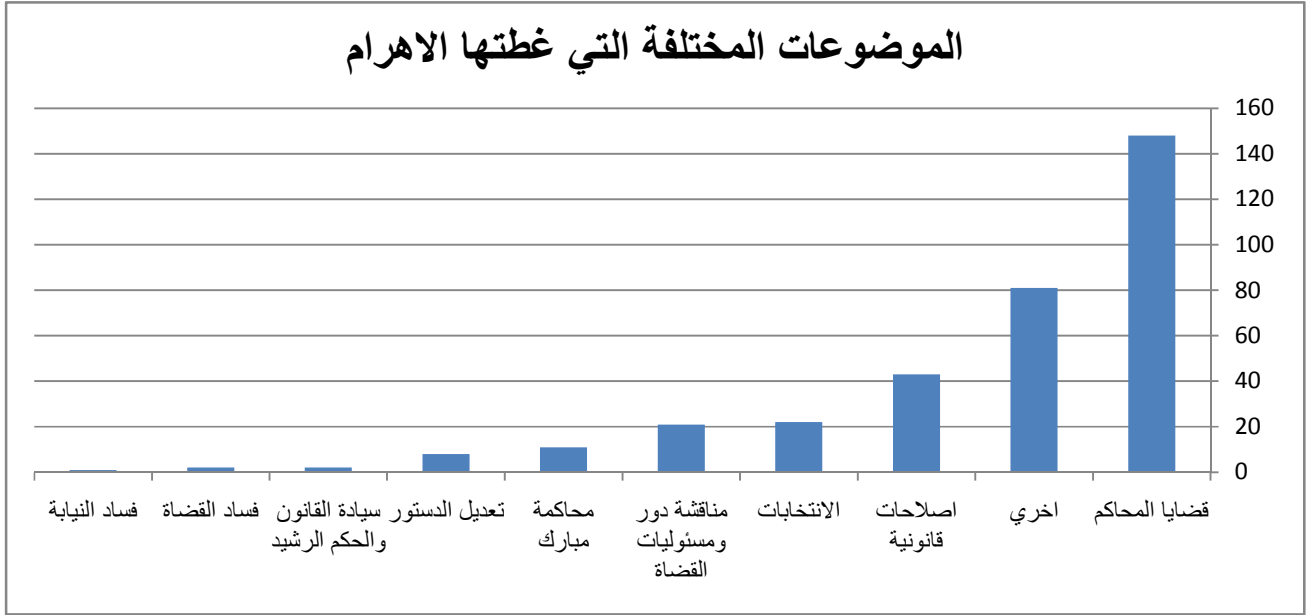
نتائج التقرير الكمي لشهر أكتوبر:

أوضحت نتائج التحليل الكمي للتغطية الإعلامية للقضاء في مصر أن الاهتمام الأبرز من الصحف كان بالقضايا التي يتم نظرها في المحاكم بمعدل ٨٤٧ موضوعا، العدد الأكبر منها كان في صحيفة الأخبار (٣٠٦) يليها الإصلاحات القانونية بمعدل ٢٠٩ موضوعا، وكانت المصري اليوم هي الأكثر اهتماما بها خلال الشهر الماضي بمعدل ٦٦ موضوعا. ثم الانتخابات (٩٠ موضوع) ثم دور ومسئوليات القضاة ومحاكمة مبارك وتعديل الدستور والحكم الرشيد وفساد القضاة وأخيرا فساد النيابة وغيرها من الموضوعات التي يوضحها بالتفصيل الجدول التالي:

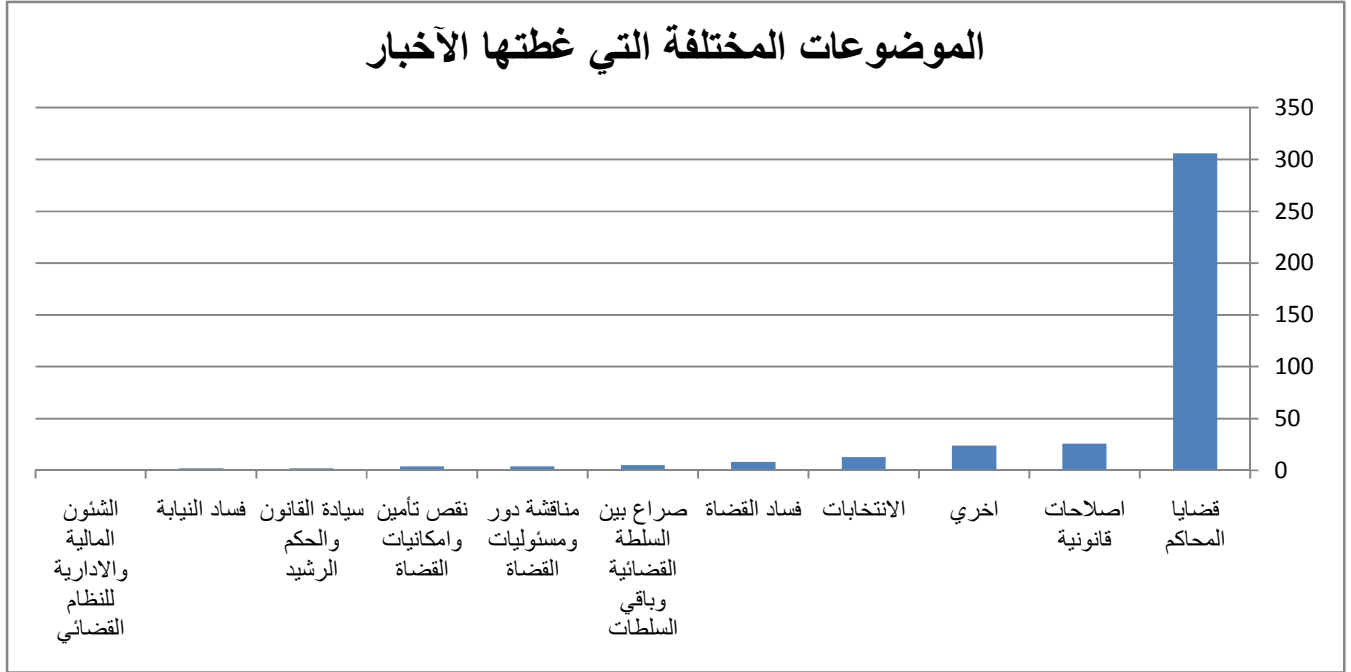
الموضوع	عدد الموضوعات	الأهرام	الأخبار	المصري اليوم	الشرق	الوفد
قضايا المحاكم	847	148	306	103	179	111
أخرى	364	81	24	166	74	22
إصلاحات قانونية	209	43	26	66	49	25
دور ومسئوليات القضاة	43	21	4	9	1	8
الانتخابات	90	22	13	23	21	11
محاكمة مبارك	36	11	0	10	12	3
تعديل الدستور	8	8	0	0	0	0
سيادة القانون	4	2	2	0	0	0
فساد القضاة	18	2	8	0	7	1
فساد النيابة	5	1	2	1	1	0
صراع بين السلطة القضائية وباقي السلطات	7	0	5	2	0	0
الشنون المالية والإدارية للقضاة	1	0	1	0	0	0
نقص تأمين وإمكانيات القضاة	5	0	0	0	0	5

في المصري اليوم، كانت النسبة الأكبر من الموضوعات التي ناقشت ملف النظام القضائي في مصر مخصصة لأخبار القضايا المنظورة أمام المحاكم بمعدل ١٠٣ موضوعا يليها في الترتيب بفارق كبير الإصلاحات القانونية (٦٦ موضوعا)، ثم الانتخابات والقضايا القانونية المتعلقة بها والتي تم تغطيتها بـ٢٣ موضوعا ثم محاكمة مبارك (١٠ موضوعات)، لتتراجع بعدها كل الموضوعات والقضايا الأخرى كما هو موضح في الرسم البياني التالي:

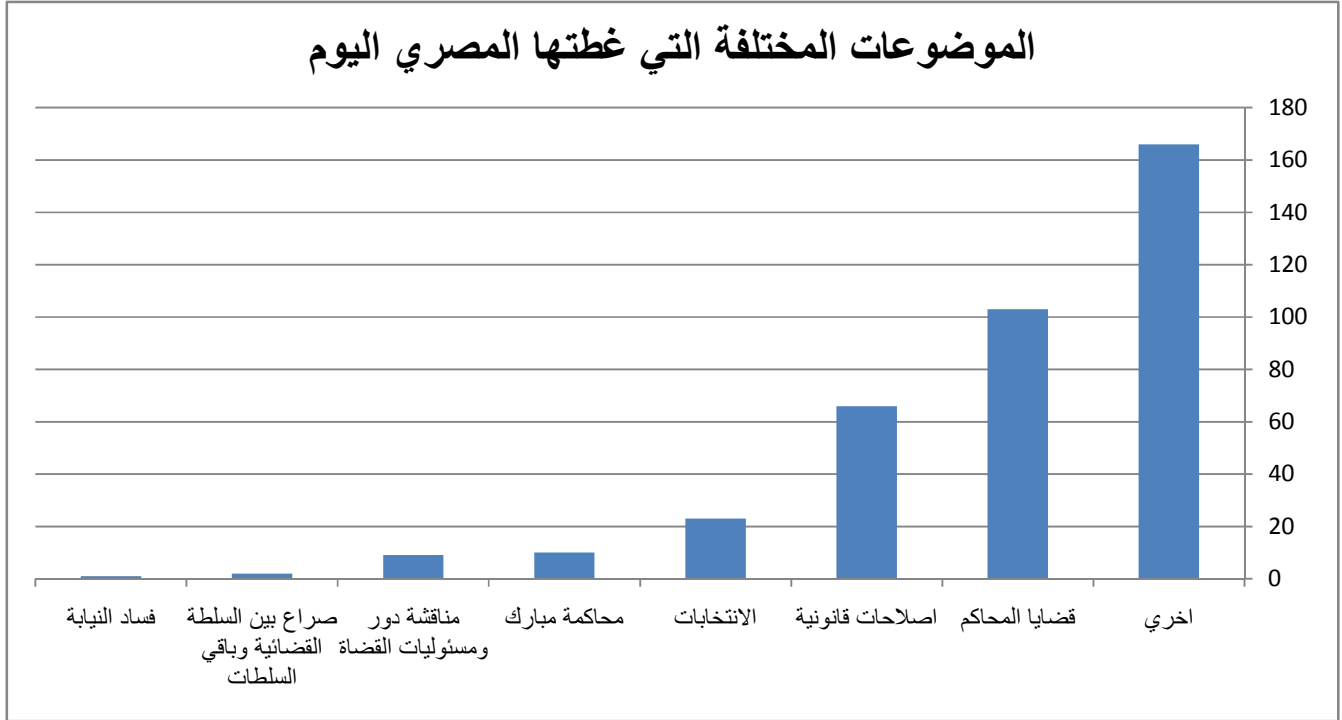
في الأهرام، كان الاهتمام بقضايا المحاكم ثم الإصلاحات القانونية، بعدها في ترتيب الاهتمام وعدد الموضوعات المنشورة مناقشة دور ومسئوليات القضاة ثم الانتخابات وبعدها محاكمة مبارك وتراجع بعد ذلك باقي الموضوعات كما هو موضح في الرسم البياني التالي:



في الأخبار، كانت النسبة الكاسحة من الموضوعات تعرض أخبار القضايا المنظورة أمام المحاكم بمعدل ٣٠٦ موضوعا يليها في الترتيب بفارق كبير في الاهتمام الإصلاحات القانونية (٢٦ موضوعا)، ثم الانتخابات والقضايا القانونية المتعلقة بها والتي تم تغطيتها بـ ١٣ موضوعا ثم فساد القضاة (٨ موضوعات)، لتتراجع كثيرا كل الموضوعات والقضايا الأخرى كما هو موضح في الرسم البياني التالي:



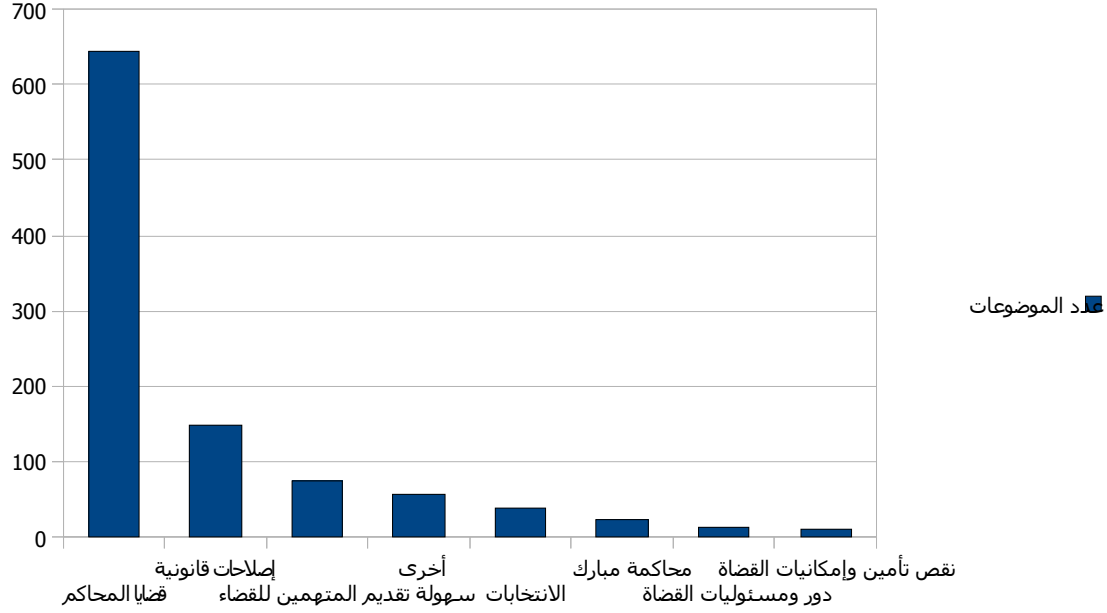
في المصري اليوم، كانت النسبة الأكبر من الموضوعات التي ناقشت ملف النظام القضائي في مصر مخصصة لأخبار القضايا المنظورة أمام المحاكم بمعدل ١٠٣ موضوعا يليها في الترتيب بفارق كبير الإصلاحات القانونية (٦٦ موضوعا)، ثم الانتخابات والقضايا القانونية المتعلقة بها والتي تم تغطيتها بـ٢٣ موضوعا ثم محاكمة مبارك (١٠ موضوعات)، لتتراجع بعدها كل الموضوعات والقضايا الأخرى كما هو موضح في الرسم البياني التالي:



وبالنسبة للموضوعات التي تناولتها المواقع الإلكترونية أوضحت نتائج التحليل الكمي خلال شهر أكتوبر أن الاهتمام الأبرز كان بالقضايا التي يتم نظرها في المحاكم أيضا بمعدل ٦٤٥ موضوعا (خلال فترة الرصد اليومية- ٣ ساعات)، العدد الأكبر منها كان في موقع بوابة الأهرام (٣٨٨) يليها الإصلاحات القانونية بمعدل ١٤٨ موضوعا، وكانت اليوم السابع هي الأكثر اهتماما بها خلال الشهر الماضي بمعدل ٣٣ موضوعا. ثم سهولة تقديم المتهمين للقضاء (٧٤ موضوعا) كانت أغلبها في البديل واليوم السابع وكانت تؤكد سهولة تقديم المتهمين للقضاء العسكري دون المدني. ثم يأتي بعد ذلك في ترتيب الاهتمام غيرها من القضايا مثل دور ومسئوليات القضاة ومحاكمة مبارك وتعديل الدستور والحكم الرشيد وفساد القضاة وفساد النيابة وغيرها من القضايا التي يوضحها بالتفصيل الجدول التالي:

الموضوع	عدد الموضوعات	اليوم السابع	مصر اوي	بوابة الأهرام	البديل
قضايا المحاكم	645	107	66	388	84
أخرى	57	33	14	2	8
إصلاحات قانونية	148	56	6	79	7
دور ومسئوليات القضاة	12	4	6	1	1
الانتخابات	39	4	12	12	11
محاكمة مبارك	22	8	9	0	5
تعديل الدستور	2	0	0	0	2
سيادة القانون	6	0	0	0	6
فساد القضاة	7	0	0	3	4
فساد النيابة	3	0	1	2	0
الشنون المالية والإدارية للقضاة	2	0	0	2	0
نقص تأمين وإمكانيات القضاة	11	0	0	11	0
سهولة تقديم المتهمين للقضاء	74	31	0	2	41
التباطؤ وضعف التحرك حيال الانتهاكات	4	2	0	2	0

ويوضح الجدول البياني التالي أكثر القضايا المتعلقة بالنظام القضائي في مصر، والتي تناولتها المواقع بالتغطية خال شهر أكتوبر:

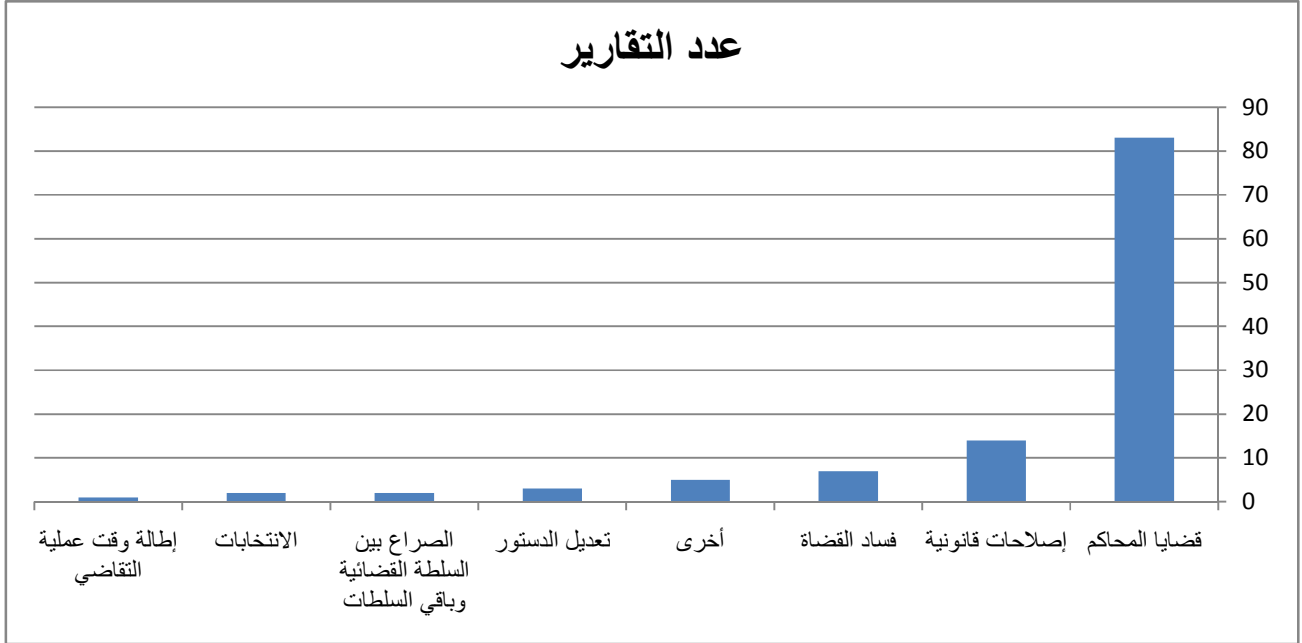


أما فيما يتعلق بالموضوعات التي تناولتها البرامج التلفزيونية محل الرصد يتضح أن الاهتمام أيضا كان بتغطية قضايا المحاكم

الموضوع	عدد التقارير	مباشر من مصر	العاشرة مساء	بلدنا بالمصري
قضايا المحاكم	83	15	23	45
تعديل الدستور	3	3	0	0
أخرى	5	3	0	2
الصراع بين السلطة القضائية وباقي السلطات	2	2	0	0
الانتخابات	2	1	0	1
إصلاحات قانونية	14	0	5	9
إطالة وقت عملية التقاضي	1	0	0	1
فساد القضاة	7	0	7	0

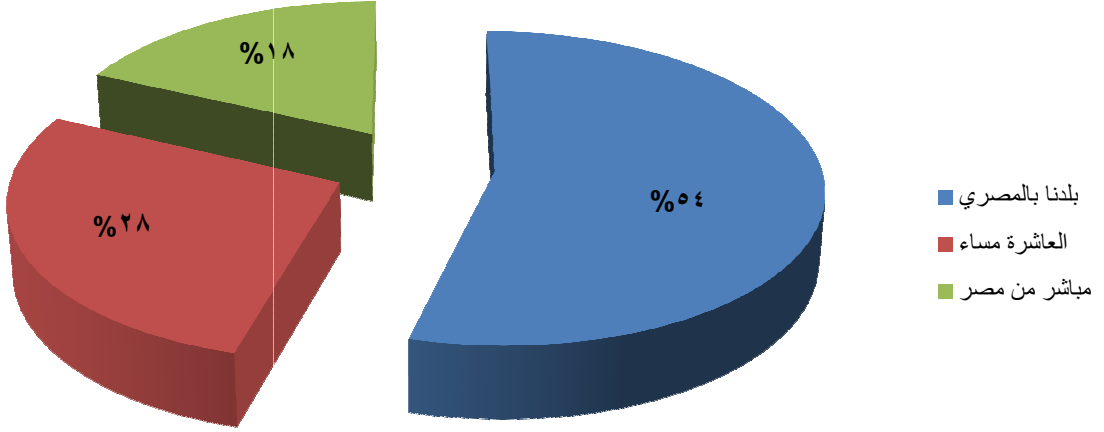
وبالنسبة لما قدمته البرامج من قضايا كانت قضايا المحاكم هي الأبرز أيضا من حيث عدد التقارير التي تناقشها

بمعدل ٨٣ موضوعا ليتراجع بعد ذلك كل شيء تقريبا ويوضح الرسم البياني التالي الموضوعات التي تمت مناقشتها من خلال التقارير التي قدمتها البرامج التليفزيونية محل الرصد:

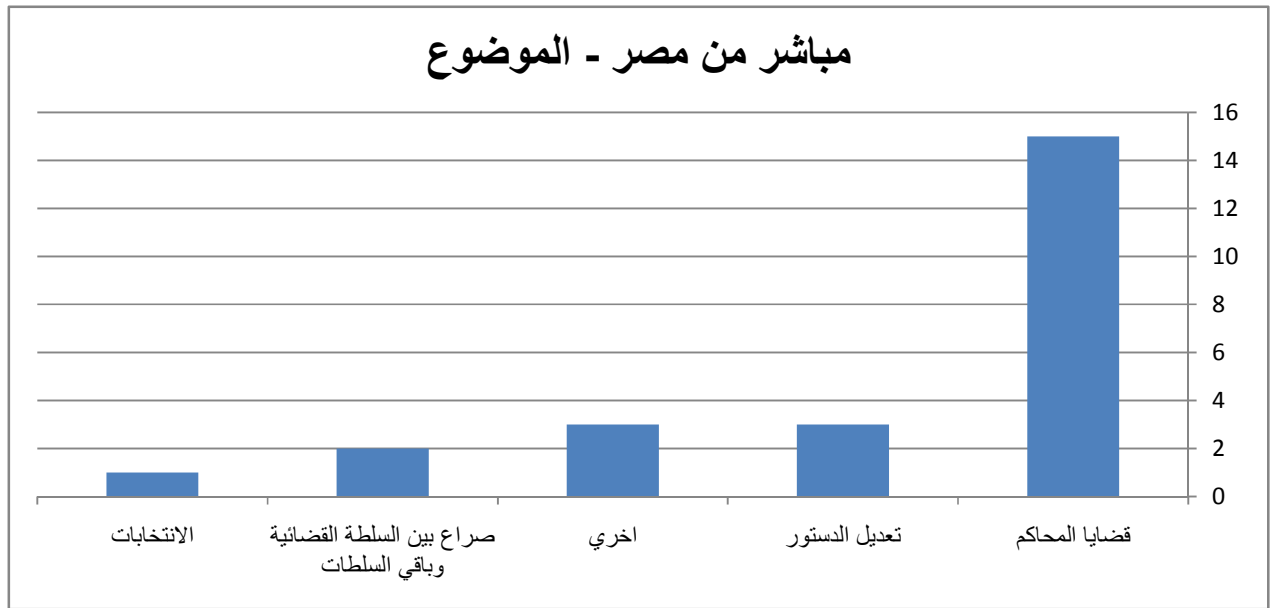
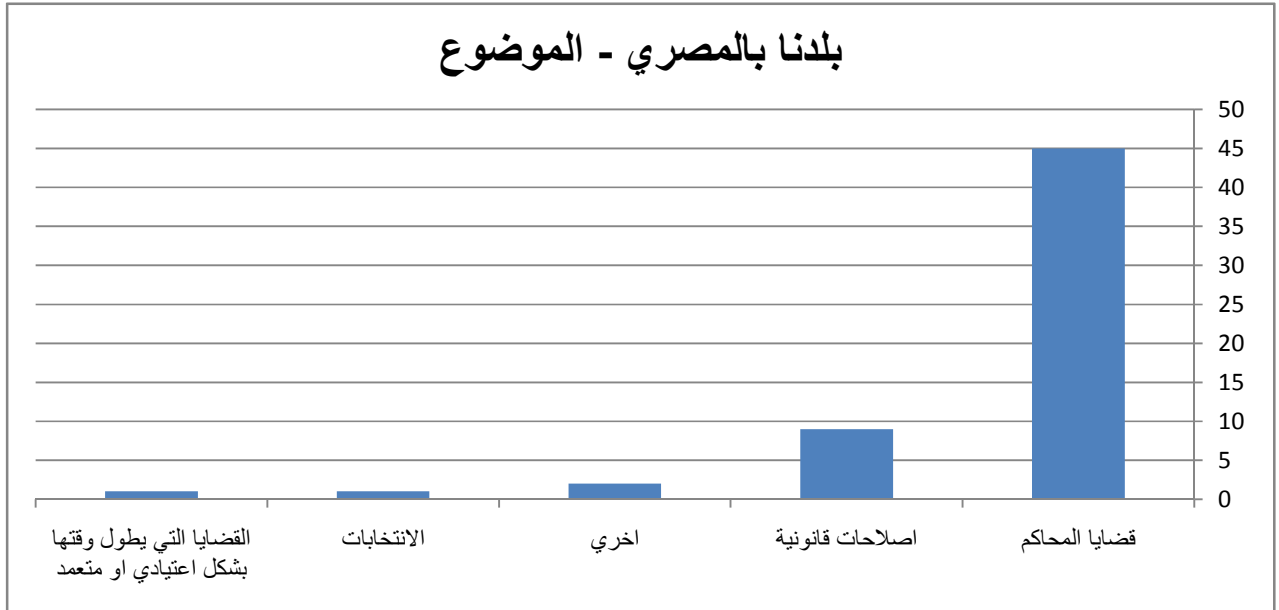


وبالنسبة لعدد التقارير التي اهتمت بتغطية قضايا المحاكم كانت النسبة الأكبر منها (أكثر من النصف، لبرنامج بلدنا بالمصري، كما يوضح الرسم البياني التالي:

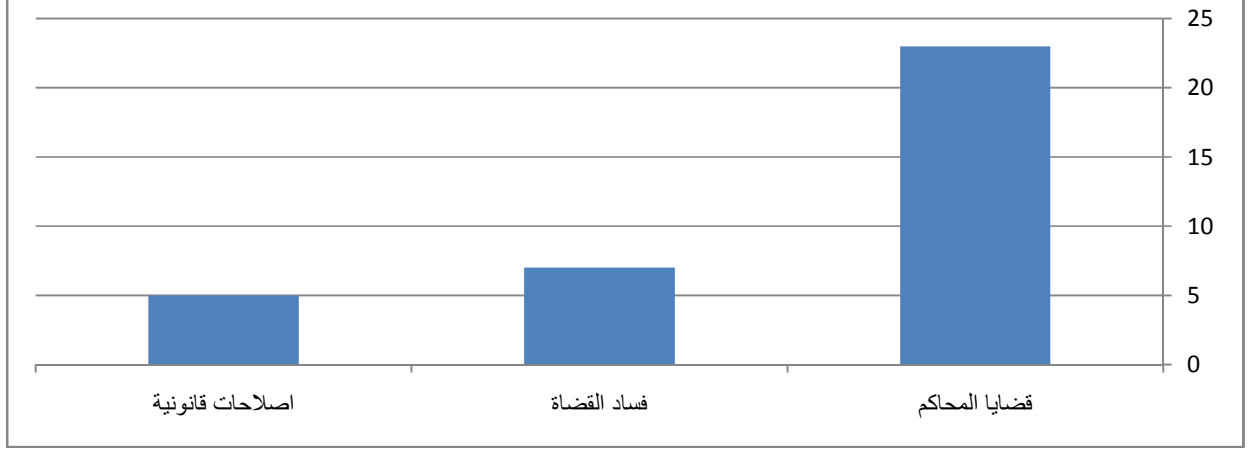
نسب تناول قضايا المحاكم في البرامج



وتوضح الرسوم التالية معدلات الموضوعات المختلفة التي تناولتها البرامج خلال الشهر الماضي:



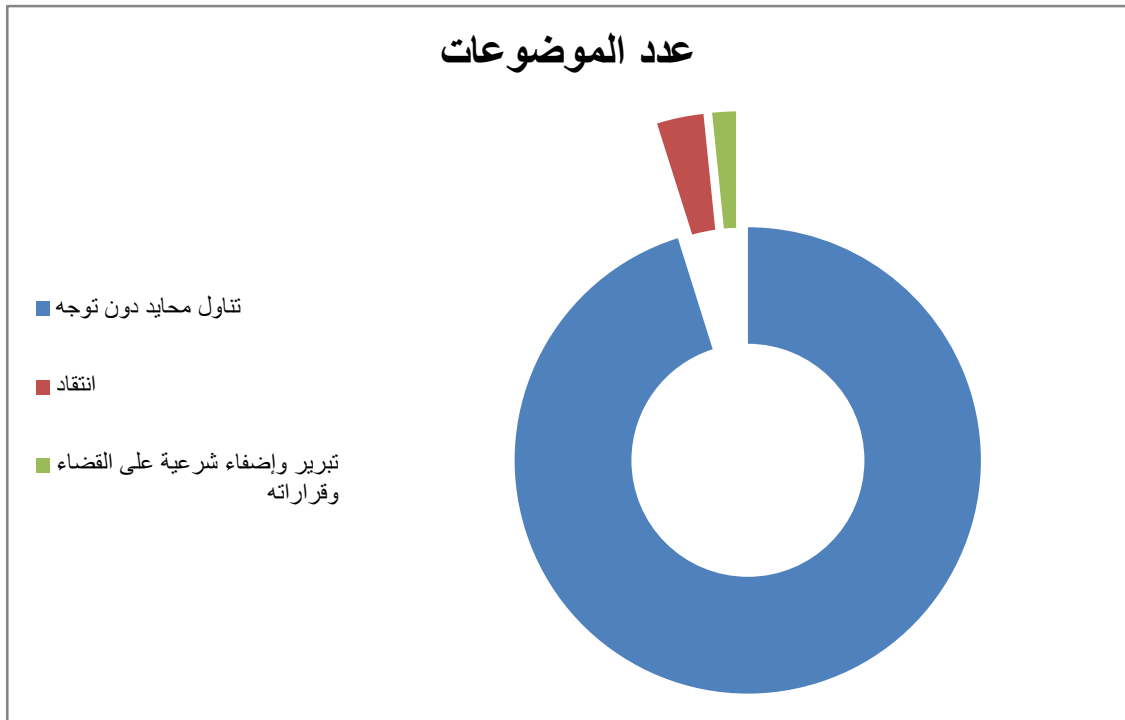
العاشرة مساءً - الموضوع



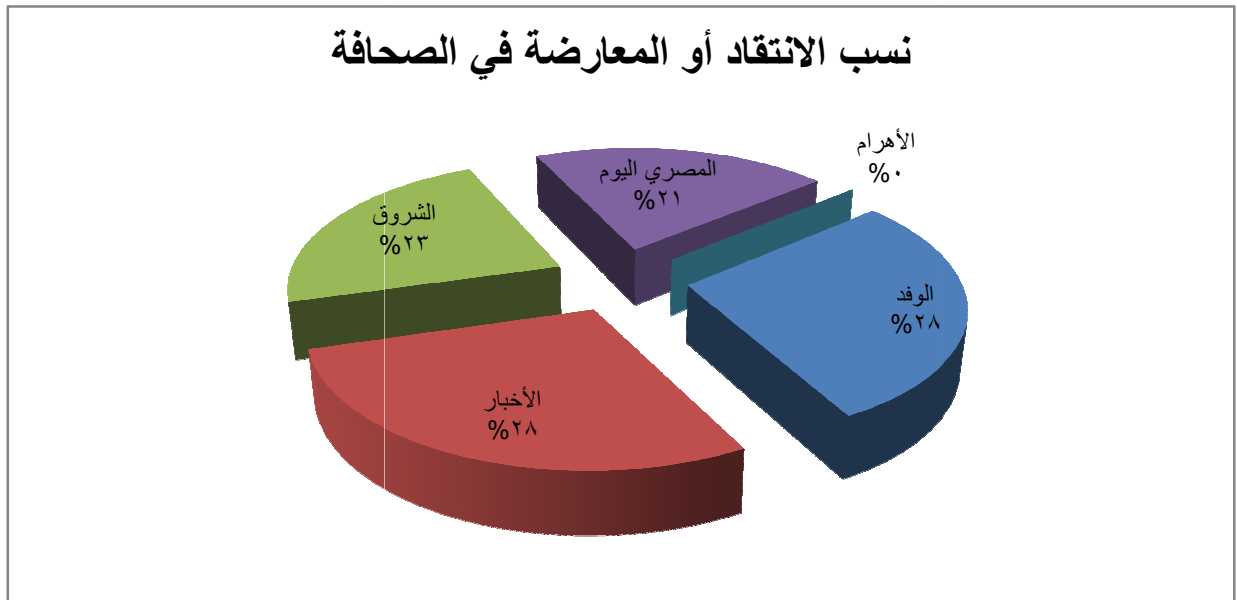
أما فيما يتعلق بطريقة تناول ملف القضاء بشكل عام فكانت النتيجة مشابهة للشهور الماضية من حيث كانت النسبة الأكبر من التغطيات دون توجه لا داعم ولا ناقد للقضاء، إلا أن الاختلاف جاء في تصاعد نسبي في عدد الموضوعات التي توجه الانتقادات القضاء المصري مقابل الموضوعات التي تمدحه، وفي الصحف محل الرصد كانت الأخبار والوفد هي الأكثر انتقادا خلال شهر أكتوبر، حيث معركة استقلال السلطة القضائية التي تم تحويلها عمدا إلى معركة بين القضاة والمحامين:

طريقة تناول موضوعات القضاء	عدد الموضوعات	الأهرام	الأخبار	المصري اليوم	الشرق	الوفد
تناول محايد دون توجه	1565	339	359	365	332	170
تبرير وإضفاء شرعية على القضاء وقراراته	27	0	21	4	0	2
انتقاد	53	0	15	11	12	15

ويوضح الرسم البياني التالي اكتساح التناول المحايد للنظام القضائي في تغطيات الصحف المختلفة مقابل الانتقادات أو التأييد:



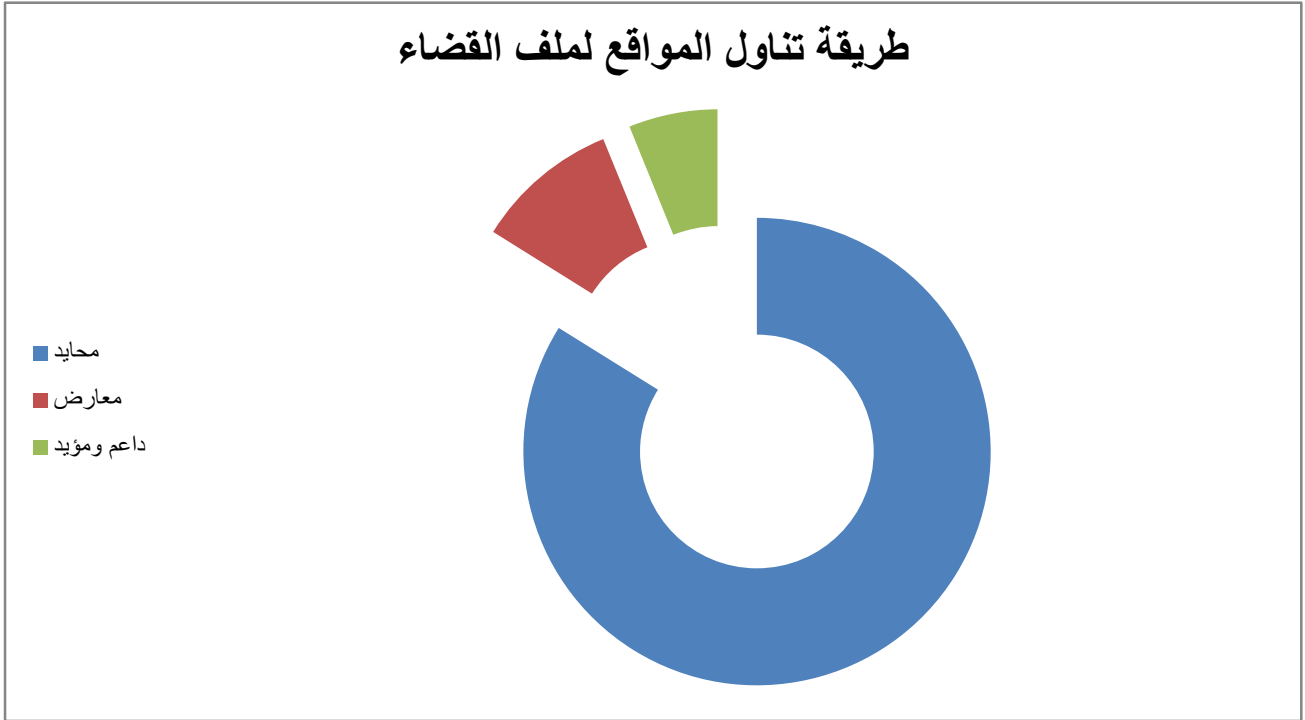
ومن بين الصحف الناقدة يتضح أن الأهرام خلال فترة الرصد طوال شهر أكتوبر لم توجه انتقادات للقضاء المصري بينما كانت الوفد والأخبار الأكثر انتقاداً خلال نفس الفترة كما هو موضح في الرسم البياني التالي:



وفي المواقع لم تختلف النتائج أيضا، حيث كانت النسبة الأكبر من التغطيات دون توجه لا داعم ولا ناقد للقضاء، إلا أن الاختلاف جاء في تصاعد نسبي في عدد الموضوعات التي توجه الانتقادات القضاء المصري مقابل الموضوعات التي تمدحه، وفي الصحف محل الرصد كانت الأخبار والوفد هي الأكثر انتقادا خلال شهر أكتوبر، حيث معركة استقلال السلطة القضائية التي تم تحويلها عمدا إلى معركة بين القضاة والمحامين:

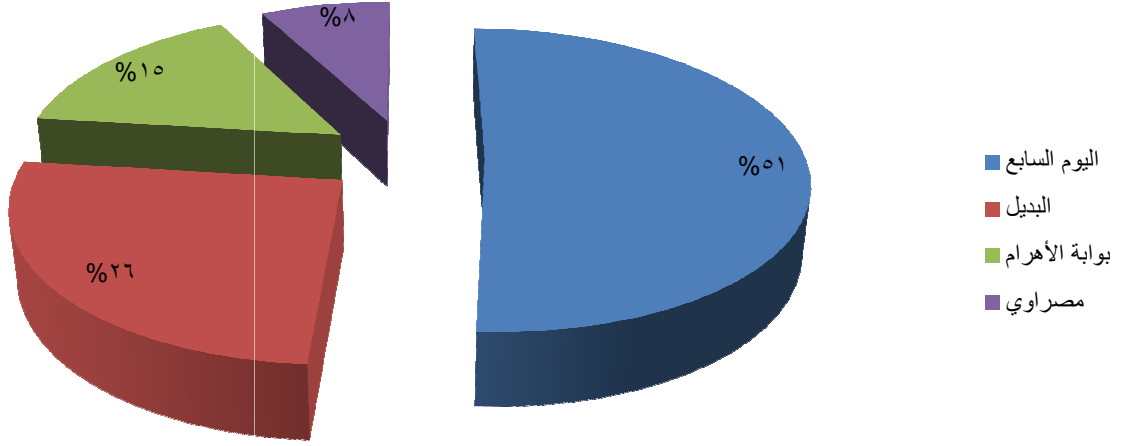
طريقة التناول	عدد الموضوعات	اليوم السابع	مصر اوي	بوابة الأهرام	البديل
محايد	874	162	106	487	119
داعم ومؤيد	64	38	2	1	23
معارض	104	53	8	16	27

ويوضح الرسم البياني التالي طريقة تناول المواقع الإلكترونية محل الرصد لملف القضاء:



أما بالنسبة للانتقادات ومعارضة القضاة التي جاءت في المواقع خلال الشهر الماضي، فكان اليوم السابع أبرزها يليه البديل ثم بوابة الأهرام وأخيرا مصراوي حسب ما هو موضح في الرسم البياني التالي:

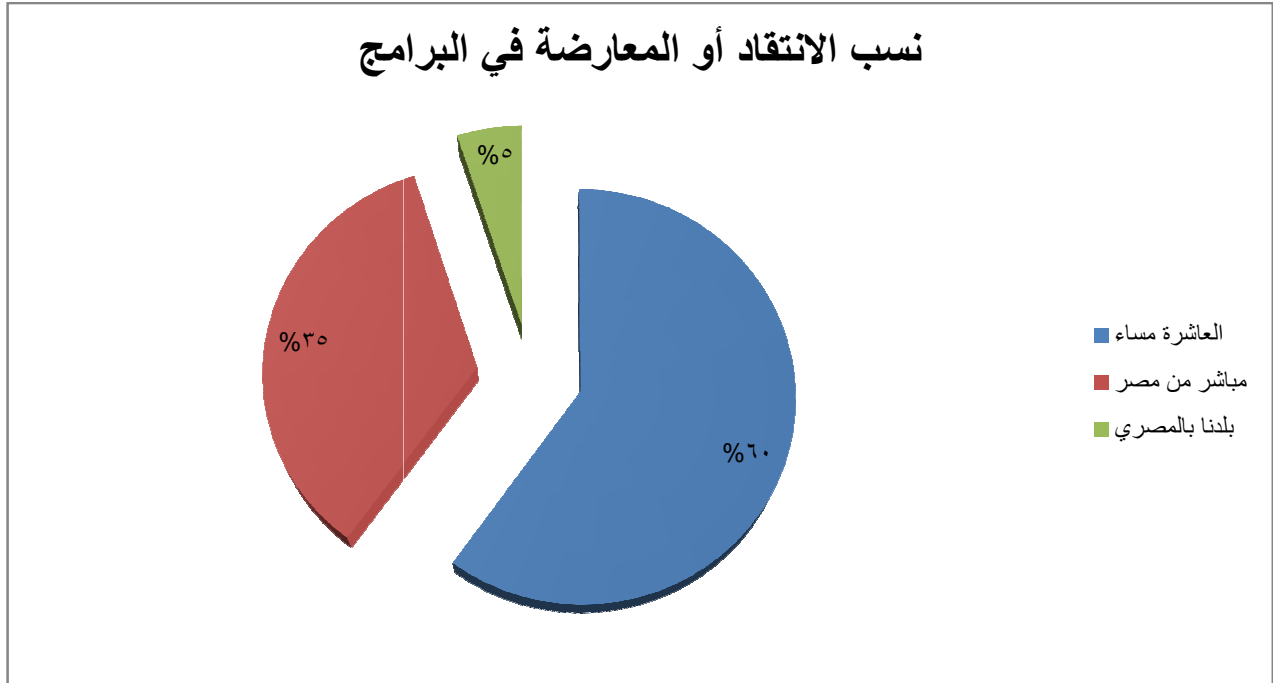
نسب الانتقاد أو المعارضة في المواقع



خلال شهر أكتوبر كانت النسبة الأكبر من تقارير البرامج الحوارية التلفزيونية محل الرصد ذات توجه محايد أو عالجت ملف القضاء بحيادية شديدة، لكن نفس الاختلاف في حالة الصحف والمواقع ظهر في التلفزيون، حيث تصاعدت معدلات المعارضة والانتقاد لمواقف القضاء تحديدا خلال الشهر الماضي كما هو موضح بالجدول التالي:

طريقة التناول	عدد التقارير	مباشر من مصر	بلدنا بالمصري	العاشرة مساء
محايد	91	13	56	22
مؤيد	5	4	0	1
معارض	20	7	1	12

ويشير الرسم البياني التالي إلى نسب الانتقاد أو المعارضة في البرامج محل الرصد كما أظهرت نتائج شهر أكتوبر:

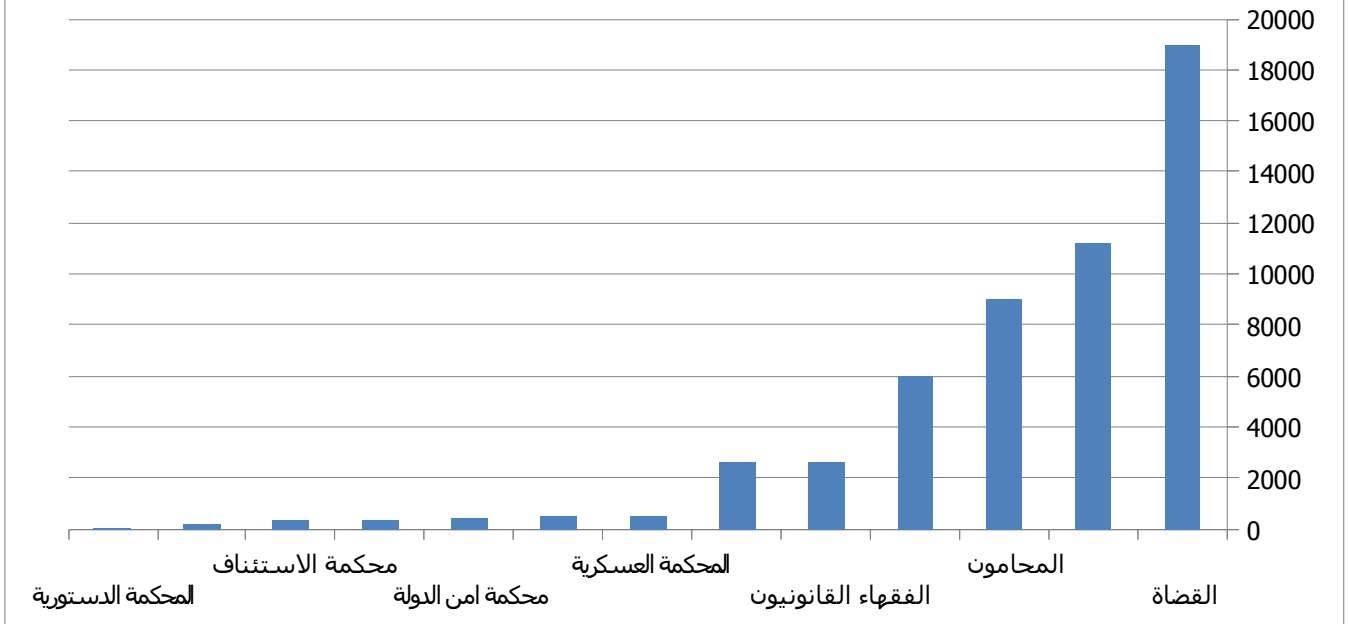


مع تصاعد أزمة قانون السلطة القضائية وتصدر القضاة والمحامين كفريقين متصارعين المشهد الإعلامي، تظهر نتيجة الرصد أن المساحات التي خصصت للفاعلين على ساحة النظام القضائي في مصر اختلفت عن الأشهر الماضية، وبعدها كانت المحاكم تتصدر المشهد باعتبارها محل نظر قضايا الفساد وقتل المتظاهرين ومحاكمات رموز النظام السابق، تصاعد الاهتمام بالقضاة من جانب والمحامين من جانب آخر كطرفي صراع دائر.

ويوضح الجدول والرسم البياني التاليين المساحات التي خصصتها الصحف للفاعلين المختلفين على الساحة القضائية:

الفاعل القضائي	المساحة في الصحف محل الرصد بالسنتيمتر المربع
القضاة	18951
النيابة	11245
المحامون	9004
محكمة الجنايات	5977
الفقهاء القانونيون	2651
القضاء الإداري	2605
المحاكم العسكرية	504
محكمة النقض	493
محكمة أمن الدولة	440
المجلس الأعلى لقضاء	398
محكمة الاستئناف	378
نادي القضاة	195
المحكمة الدستورية	51

مساحة الفاعل القضائي في الصحافة

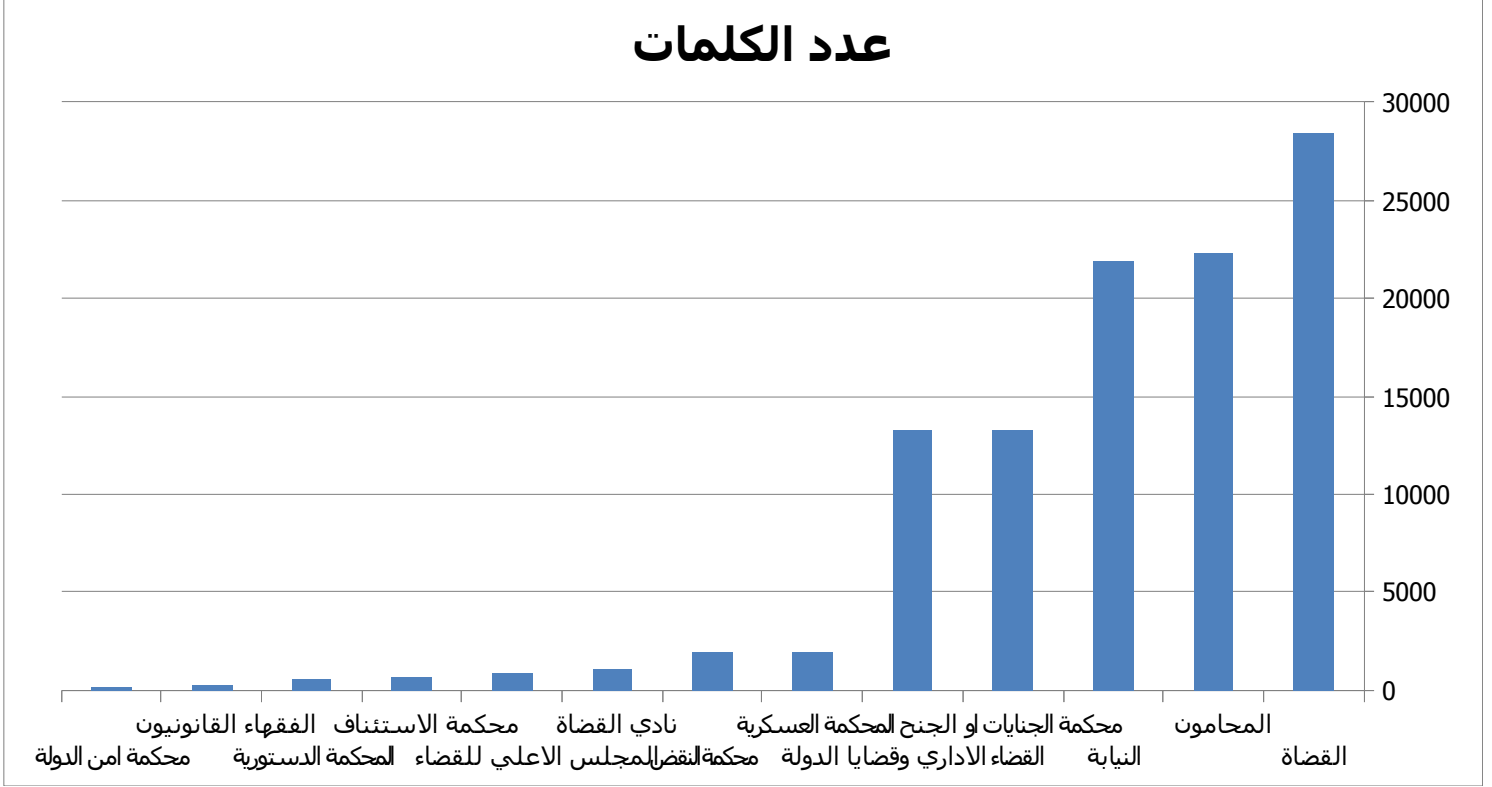


وكان المشهد أكثر وضوحاً في مواقع الإنترنت حيث برز القضاة باعتبارهم الفاعل الأكثر جذباً للتغطية الإعلامية (مع ملاحظة أنه يتم تغطية القضاة فيما يتعلق بالأزمة وأيضاً في إطار القضايا المنظورة أمام المحاكم)، يليهم المحامون ثم النيابة بعدهم تأتي المحاكم المختلفة وغيرها من الفاعلين. ويوضح الجدول والرسم البياني التاليين عدد الكلمات التي خصصتها المواقع محل الرصد خلال فترات المراقبة طوال شهر أكتوبر لمختلف الفاعلين على الساحة القضائية:

الفاعل القضائي	عدد لكلمات
القضاة	28396
المحامون	22305
النيابة	21935
محكمة الجنايات أو الجنج	13268
القضاء الإداري	13254
المحكمة العسكرية	1942
محكمة النقض	1930
نادي القضاة	1099
المجلس الأعلى للقضاء	858
محكمة الاستئناف	718
المحكمة الدستورية	532

267	الفقهاء القانونيون
135	محكمة أمن الدولة

عدد الكلمات



أما في البرامج التليفزيونية محل الرصد، فقد تصدر المحامون المشهد يليهم القضاة، وتراجعت المحاكم للمركز الخامس في الاهتمام خلال التغطيات ويوضح الجدول والرسم البياني التاليين الوقت الذي تم تخصيصه في البرامج محل الرصد لكل من الفاعلين القضائيين طوال شهر أكتوبر:

الفاعل القضائي	الزمن بالثانية
المحامون	5893
القضاة	5844
الفقهاء القانونيون	4532
النيابة	2029
محكمة الجنايات أو الجناح	1884
القضاء الإداري	1001
محكمة أمن الدولة	841

621	المحكمة العسكرية
89	محكمة النقض
65	المحكمة الدستورية
40	محكمة الاستئناف
33	المجلس الأعلى لقضاء
32	نادي القضاة

الزمن المخصص للفاعل القضائي في البرامج

